

# بيانات من أجل الإنقاذ

## لماذا ستصبح المعلومات الإحصائية المفتاح الرئيسي لتفادي الأزمات في المستقبل

فعل لأزمات سابقة، بما في ذلك الأزمة المكسيكية والأزمة الآسيوية في سنوات التسعينيات، عندما ساد الشعور بأن بطء وعدم اكتمال التقارير الخاصة بالإبلاغ عن البيانات الاقتصادية الحاسمة قد أدى إلى تفاقم المشاكل - ونتيجة لذلك - يقوم المحللون الآن بتقدير المخاطر السيادية في الاقتصادات الناشئة بشكل أفضل كثيرا عما كان يجري في التسعينيات.

معايير البيانات ونشرها: جرى بذل جهد كبير لوضع معايير تقوم الحكومات بمقتضاها بإعداد تقارير عن البيانات الاقتصادية. وأدت أزمة المكسيك في منتصف التسعينيات إلى إنشاء معيارين حاسمين هما معيار نشر البيانات الخاصة ونظام نشر البيانات العامة. وتوفر هذه المبادرات أطرا شاملة لتوليد وبت مجموعة رئيسية من مجموعات البيانات الاقتصادية والمالية. ويصف معيار نشر البيانات الخاصة كيف ينبغي لأعضاء صندوق النقد الدولي، الذين تتوافر لهم فرصة الوصول الأسواق المالية الدولية، أو ربما كانوا يسعون لهذا، أن تقدم البيانات الاقتصادية والمالية الخاصة بها إلى عامة الناس، بينما يقترح معيار نشر البيانات العامة ممارسات جيدة لإنتاج الإحصاءات وبتها.

وفيما بعد، وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، تمت تقوية معيار نشر البيانات الخاصة ليشمل نشر البيانات الخاصة بالاحتياطيات وبالسوية من النقد الأجنبي، كما أدخلت متطلبات جديدة بشأن موقف الدين الخارجي والاستثمار الدولي في البلد. وهو ما أدى بالتالي، إلى زيادة كبيرة في عدد البلاد التي تنشر هذه المجموعات من البيانات، مما أدى إلى تحسين القابلية للمقارنة فيما بين البلدان.

وفيما بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، جرى سريعا التسليم سريعا بوثيقة صلة هذه المعايير وأهميتها. ويشارك نحو ٨٥ في المائة من الدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي البالغ عددها ١٨٥ دولة، في معيار أو آخر من بين هذه المعايير.

التجانس. بالإضافة إلى هذا المجهود المبذول في مبادرات نشر البيانات، فقد عمل المجتمع الإحصائي على تشجيع تكامل قواعد البيانات الخاصة بالاقتصاد الكلي. ففي عام ١٩٩٣، تم تحقيق التناسق، في الأطر الإحصائية الرئيسية، مثل نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات بين مفاهيم مثل الإقامة (أى تحديد تعريف المقيم)، والقطاعات الاقتصادية، والأدوات، والمحاسبة على أساس الاستحقاق، وطرق التقييم. كما تم تحقيق التجانس بين الكتيبات الإرشادية الخاصة بالإحصاءات النقدية والمالية والتمويل الحكومي. واستمر هذا العمل، وفي عام ٢٠٠٨ قام المجتمع الإحصائي الدولي بتحديث نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات، اللذين تم الاضطلاع بهما للمساعدة في المحافظة على صلة ومغزى الإحصاءات الاقتصادية في هذا العالم الذي يزداد عولمة.



بقلم: أدلهيد بورجي - شميلز  
Adelheid Burgi-Schmelz

توافر البيانات الدقيقة والكاملة في الوقت المناسب أمرا **يعتبر** حاسما في وضع سياسات اقتصادية جيدة، واتخاذ قرارات مالية سليمة. فبدون وجود البيانات القوية، لا يمكن لصناع السياسات القيام بإدارة فعالة، وقد يؤدي ذلك إلى ترك قادة الأعمال في ظلام وعجز عن تحديد الاتجاهات البازغة ونذر المخاطر.

أن كل أزمة تكشف نقاط الضعف الموجودة، والأزمة المالية العالمية الحالية ليست استثناء من ذلك. والسرعة التي تطورت بها الأزمة تؤكد أهمية المؤشرات التي يمكن أن تدعم جهود الإنذار المبكر وتحليل الارتباطات المالية الممتدة عبر الحدود. وفي حين عرقلت التعقيدات التي خلقتها الأدوات المالية الجديدة تحليل الهوامش وتحويل المخاطر، فقد ساعدت الأزمة أيضا على تأكيد الحاجة إلى الإبقاء على رقابة يقظة على نواحي نشاط المنشآت ذات الطابع الخاص والعمليات التي تجرى خارج الميزانية، والتي غالبا ما يتم خلقها خصيصا لأنها «بعيدة عن رقابة الرادار».

وعجلت الأزمات التي حدثت من منتصف التسعينيات وحتى أواخرها بحدوث تقدم كبير في الحصول على البيانات - بصفة رئيسية بيانات أكثر وأشد ملائمة للوقت المناسب للاقتصادات الناشئة. هذا بالإضافة إلى تحسن البيانات الخاصة باحتياطيات النقد الأجنبي والديون الأجنبية تحسنا كبيرا جدا.

وبينما كان يجري سد هذه الثغرات، تغير المشهد المالي بدرجة أكبر، فمن ناحية نمت الوساطة المالية غير المصرفية بدرجة أسرع كثيرا من نمو الوساطة المصرفية. وفي الوقت نفسه شهدت الأدوات الجديدة بما في ذلك المشتقات والأصول المورقة نموا مفرطا. وقد أبرزت أحدث أزمة الافتقار إلى بيانات متسقة عن ملك ماذا، وميزانيات المنشآت غير المصرفية، وكذلك عن المخاطر المحتملة وأوضاع المشتقات. هذا بالإضافة إلى أن المنشآت الخاصة في الأسواق الصاعدة أصبحت أكثر تكاملا من الناحية المالية في الأسواق العالمية، مما يبرز نقص بيانات الميزانيات الخاصة بالقطاع الخاص في الاقتصادات الناشئة.

ويفحص هذا المقال ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة لتقوية جمع وتوزيع المعلومات الإحصائية دوليا، ويقدم المقترحات بشأن ما ينبغي عمله لزيادة تحسين التعاون الدولي وسد الثغرات التي أبرزتها الأزمة.

### خطوات واسعة

تحققت تحسينات رئيسية في تجانس ومدى توافر البيانات الاقتصادية والمالية فيما بين السنوات العشر والخمس عشرة الماضية، جنبا إلى جنب مع بدء مشروعات تدعم تحليل مدى تعرض الدول للصدمات. وكان هذا جزئيا رد

## المساعدة في تقدير نواحي التعرض للمخاطر

ركز كثير من أعمال صندوق النقد الدولي الخاص بالتعرض للمخاطر على نوعية وشفافية البيانات ويدعم توافر البيانات التفصيلية في الوقت المناسب عن الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي والتدفقات الرأسمالية، القدرة على اكتشاف نواحي التعرض للمخاطر، مما يعطي لصناع السياسات وقتا كافيا لتنفيذ الإجراءات المناسبة لعلاجها.

وتغطي المؤشرات الرئيسية للتعرض للمخاطر الحكومة والقطاعات المالية، والعائلية، والخاصة بالشركات. وعندما تتعرض الاقتصادات للضغوط، فإن المشاكل التي تحدث في أحد القطاعات، غالبا ما تمتد إلى قطاعات أخرى. فعلى سبيل المثال، فإن القلق بشأن عجز الحالة العامة في إحدى الدول قد يؤدي إلى تصاعد أسعار الصرف الأجنبي أو تقيؤ الثقة في البنوك الحائزة على سندات الدين الحكومي، ومن ثم يطلق عنان أزمة مصرفية.

وقد دعمت مبادرات نشر البيانات، مقترنة بظهور نظام البيانات الاقتصادية المتناسقة، تطور الإحصاءات ذات الصلة القابلة للمقارنة والتي تظهر في التوقيعات المناسبة سواء في داخل البلدان أو فيما بينها. وتقدم دائرة الإحصاء بصندوق النقد الدولي بيانات مالية واقتصادية شاملة من خلال نشرتها الشهرية، الإحصاءات المالية الدولية، وغيرها من المطبوعات. وقد قدمت تلك المجموعات من البيانات، بالفعل، تحذيرات جزئية قبل وقوع الأزمة الراهنة. على سبيل المثال، من حيث الارتفاع الضخم في نسبة إجمالي الأصول والالتزامات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية، وكذلك بشكل أوسع من حيث الاختلالات العالمية عبر الحدود.

وقد سمح التقدم في توفير البيانات منذ منتصف التسعينيات بتحقيق تحسن كبير في تحليل أوجه التعرض للمخاطر في الاقتصادات الناشئة. والأسواق الناشئة التي كثيرا ما تعتمد بصورة باهظة على الاقتراض الخارجي والتدفقات الرأسمالية الوافدة الأخرى اللازمة لنموها الاقتصادي، معرضة، بصفة خاصة، للانقلاب في مشاعر المستثمر. ولذا فإن صندوق النقد الدولي قد أولى اهتماما

### نهج الميزانية

يركز نهج الميزانية على الصدمات المتوالية في الأصول والالتزامات التي يمكن أن تطلق العنان لتصححات ضخمة في تدفقات رؤوس الأموال. ولذا فإن هذا النهج يمكن أن يكون مكملا مفيدا للتحليل التقليدي للتدفقات. وقد وضع صندوق النقد الدولي نهج الميزانية لتحليل أوجه التعرض لمخاطر الديون. ويقدم نهج الميزانية، لكل قطاع، نظرة إلى عدم التماثل في العملات وفي تواريخ الاستحقاق، في كل من الأصول والالتزامات المالية، في مصفوفة ميزانيات تمتد عبر القطاعات وتظهر القطاع المقابل الذي لدى القطاع مطالبات عليه أو لدى القطاع التزامات نحوه.

وفي الجوهري، فإن نهج الميزانية يجزئ الميزانية المالية إلى حسابات قومية قطرية وهو الرصيد المقابل لبيانات معاملات تدفق الأموال. وبغض النظر عن أن للبيانات حدودا فإن هذا التحليل للارتباطات عن القطاعات يمكن أن يقدم نظرات ثاقبة مفيدة تعتبر أداة تشخيص لاكتشاف الأوجه المحتملة للتعرض للمخاطر. وتزخر مصفوفات الميزانية أساسا بالبيانات النقدية التي جرى الإبلاغ عنها من خلال نماذج التقارير النمطية لصندوق النقد الدولي، والتي أدخلت عام ٢٠٠٤. وحتى الآن، تبنى أكثر من مائة بلد هذه النماذج النمطية للتقارير، ويجري نشر البيانات التي يتم الإبلاغ عنها في ملحق الإحصاءات النقدية والمالية الذي يصدره صندوق النقد الدولي كجزء من الإحصاءات المالية الدولية الشهرية.

خاصا إلى هذه المجموعة من البلدان عند عمله الخاص بتقييم أوجه التعرض للمخاطر.

لكن وكما يؤكد الاضطراب المالي الأخير، فإن الأزمات يمكن أن تكشف عن نفسها في بلدان تمر في مراحل مختلفة من التنمية. وما زال العمل مستمرا لتقوية إطار تحليل أوجه التعرض للمخاطر المالية في الاقتصادات المقدمة.

### المراقبة الشديدة على الروابط عبر الحدود

أبرزت السرعة التي انتشرت بها الأزمة الحالية عبر البلدان مدى الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي. ولدعم تحليل هذه الروابط العالمية، يحلل صندوق النقد الدولي أوجه التعرض لمخاطر الديون من خلال نهج الميزانية (انظر الإطار). كما يتابع مسار مجموعة متنوعة من أوضاع الأصول والالتزامات الأخرى بين البلدان، والتي يطلق عليها قواعد بيانات «من من وإلى من»، على أساس المشاركة الثنائية بين البلدان.

- التجارة. بالنسبة للتجارة في السلع، ينشر صندوق النقد الدولي منذ زمن طويل إحصاءات عن اتجاهات التجارة على أساس ربع سنوي، وسنوي.
- الحساب المالي. بالنسبة للحساب المالي، يقوم بنك التسويات الدولية منذ الستينيات بجمع الإحصاءات المصرفية الدولية مع المعلومات عن الدول الثنائية المشتركة في العمليات، أولا على أساس الموقع (الإقامة) ثم أيضا على أساس مجموعة موحدة، للبنوك في المراكز المصرفية الرئيسية.
- الاستثمار. نشر صندوق النقد الدولي بيانا عن موقف استثمارات المحفظة بالودول المشتركة على أساس ثنائي على أساس سنوي منذ ٢٠٠١، من خلال المسح المتسق لاستثمارات المحفظة. ومن المقرر القيام بمسح منسق عن الاستثمار المباشر، مع بيانات عن الأوضاع الثنائية، ومع بيانات مقياس مرجعي في نهاية ٢٠٠٩.

وبتنفيذ المسح المتسق عن الاستثمار المباشر، يتوافر إطار لإنشاء قاعدة بيانات «من من وإلى من» لمعظم عناصر ومكونات موقف الاستثمار الدولي لكل بلد. ومن خلال المركز المشترك للدين الخارجي وهو بنك التسويات الدولية، تشجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي إنشاء قواعد بيانات «من من وإلى من» وزيادة توافر البيانات الخاصة بالدين الخارجي.

### رصد الصدمات:

جنبنا إلى جنب مع نهج الميزانية، فإن قواعد البيانات «من من وإلى من» ينتظر أن تكون أداة قوية لدراسة انتقال الصدمات عبر البلدان. وقد أبرز هذا بحث حديث قدمه بيدرو رودريجز (٢٠٠٨) يوضح النمط المتناقض بين تطورات الحساب الجاري وتعرض الأصول المالية للولايات المتحدة للخطر، باستخدام بيانات مركز الاستثمار الدولي وبيانا المسح المتناسق لاستثمارات المحفظة.

والتحدى الذي يواجهه كلا من نهج الميزانية ومشروعات «من من وإلى من» هو زيادة مدى التغطية، في مجموعات البيانات ذات الصلة وتواترها وظهورها في الوقت المناسب. هذا بالإضافة إلى قيام صندوق النقد الدولي بوضع مؤشرات لقياس مدى سلامة البنوك، وتنمية أسواق الأوراق المالية.

السلامة المصرفية. بعد قيامها بوضع المنهجية، وتنفيذها لعملية تجريبية لجمع البيانات في بداية العقد الحالي، بدأت دائرة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي عملية منظمة لجمع ونشر البيانات عن مؤشرات الصحة المالية للمؤسسات المالية وسلامتها حاليا، وبدرجة أقل، عن القطاعات العميلة لها. وتعرف هذه باسم

مؤشرات السلامة المالية. وتتناول هذه المؤشرات الأنشطة العالمية للمجموعات المصرفية الموجودة في اقتصادها، ويتم جمعها وفقا لمعايير الإشراف ومعايير المحاسبة الدولية. ويتضمن ذلك أيضا مؤشرات مقاييس السيولة والعقارات. ومن المتوقع أن تبدأ خمسون بلدا من أعضاء صندوق النقد الدولي في الإبلاغ في خلال النصف الثاني لعام ٢٠٠٩.

وقد كان نقص الإبلاغ المنتظم والموحد عن مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالقطاع المصرفي ثغرة جلية، جنبا إلى جنب مع المعلومات غير الكاملة عن المؤسسات المالية الأخرى.

أسواق الأوراق المالية. أخيرا، حدد وزراء المالية لمجموعة الثمانية أهمية تحديد حجم وشرائح أسواق الأوراق المالية الرئيسية، وخاصة في أسواق الدول الناشئة، وأدى ذلك إلى إعداد كتيب عن الإحصاءات بالأوراق المالية - وهو ما يعتبر مبادرة رئيسية لفريق العمل المعنى ببيانات الأوراق المالية، والذي يرأسه صندوق النقد الدولي (ويضم بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي والبنك الدولي). وسيركز الكتيب مبدئيا على إحصاءات إصدار سندات الدين ويتوقع أن يتم استكمالها في النصف الأول لعام ٢٠٠٩.

### الأزمة تخلق تحديات جديدة

والآن، ما هي المجالات الجديدة التي تحتاج إلى الاهتمام؟ بينما تشير الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية إلى الحاجة لتعزيز المبادرات الجارية، فإن الأحداث الأخيرة تشير أيضا إلى زيادة التحدي الذي يواجه العاملين في الإحصاءات الاقتصادية حتى يقدموا مبادرات جديدة لجمع البيانات، وبخاصة في أربع مجالات رئيسية.

بيانات عن الميزانيات القطاعية. يتطلب الأمر تحسين مدى توافر البيانات عن الأصول والالتزامات الخاصة بقطاعات المؤسسات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والقطاعات العائلية. وقد أبرزت الأزمة الحاجة إلى استيعاب الأنشطة في شرائح من القطاع المالي مازالت عمليات الإبلاغ عن البيانات فيها غير واضحة، وربما تحدث فيها مخاطرة كبيرة. فعلى سبيل المثال واجهت المنشآت غير المالية حالات تعرض للمخاطر نشأت من تعرض المشتقات، والنقد الأجنبي للمخاطر. وقد كانت الأصول المتمثلة في المساكن الموجودة في الميزانيات، وأثر أسعار المساكن على صافي ثروة الأسر، وثيقة الصلة بالأزمة الحالية على الرغم من التقدم الذي حدث في بعض البلدان.

وفي القطاع العام (بما في ذلك البنوك المركزية)، يتطلب الأمر تسجيل وإظهار التكلفة الناشئة من التدخلات للتصدى للأزمة، بشكل سليم وشفاف، والإبلاغ عنها على أساس إجمالي وصاف. وهناك إطار محاسبي قائم ومتين يعتبر بناء أساسيا في هذا الشأن (موضوع طبقا لأسس مبادئ المحاسبة للقطاع العام، ويتوافق مع دليل صندوق النقد الدولي للإحصاءات المالية الحكومية. ويرصد صندوق النقد الدولي نطاق التدخلات المعلنة من جانب بلد ما كما يقدم توصياته بشأن التوسع في استخدام إطار الدليل.

إطار التحويل النهائي للمخاطر | مخاطر الائتمان: أبرزت الأزمة التعقيدات الموجودة في تحليل هامش المخاطر وتحويل المخاطر، وفي التوصل إلى تحديد قدر الدين القائم. وتتضمن القضايا المعنية استيعاب نشاط المنشآت ذات الأغراض الخاصة والعمليات التي تتم خارج الميزانية وتقدير تحويل المخاطر من خلال أدوات مثل مقايضات التعثر الائتماني والمشتقات. هذا بالإضافة إلى أن المنتجات المهيكلية مثل التزامات الديون المعززة بالضمانات والسندات المعززة بالأصول تخفي المكان من النظام الذي تكمن فيه المخاطر.

ويجرى العمل في دائرة الإحصاءات حول استيعاب البنود الخارجة عن الميزانية في الشركات المالية، إلا أن هناك حاجة للبناء على الخبرة القائمة لوضع إطار ذي مغزى يمكن في نطاقه الاضطلاع بهذا العمل.

بيانات لرصد التطورات في أسواق الإسكان. كانت التغيرات في أسعار المساكن وأسواقها وأثرها على السلوك الاقتصادي للأسر والمؤسسات المالية أمرا محوريا في التطورات الاقتصادية في كثير من البلدان. ومع أنه كانت هناك معلومات تامة بالنسبة لبعض الدول، إلا أن هذا لم يكن أمرا عاما، على الرغم من ازدياد أهمية هذا السوق في كثير من الدول.

الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية والسيولة: كان ارتفاع مستوى الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية (الأصول إلى رأس المال) الذي تزايد في النظام الاقتصادي وفصل النشاط المالي عبر الحدود عن النشاط الحقيقي للبلدان الصناعية (Lane and Milesi-Ferretti, 2006) سمة أخرى للأزمة الأخيرة.

كذلك أبرزت الأزمة مخاطر السيولة. وفي نطاق الإحصاءات الاقتصادية، كان هناك تفضيل دائم لأجل الاستحقاق الأصلي باعتباره مقياسا للاستحقاق، ولكن نظرا للمشاكل التي واجهها كثير من المؤسسات عندما نضب تدفق رأس المال فجأة، يتطلب الأمر توجيه اهتمام أكبر إلى باقى مقاييس الاستحقاق، مع تحديد أكثر وضوحا لمخاطر تمديد الأجل.

### ملء الثغرات

بدون وجود البيانات الكافية، سيضرب صناع السياسات على غير هدى. إلا أن ملء الثغرات يقتضى التزاما طويل الأجل وتعاون دوليا.

وتؤكد الأزمة الحالية أهمية تجاوز النهج الإحصائية التقليدية للحصول بطرق أكثر ابتكارا على مجموعة من المؤشرات المالية الحقيقة الأكثر تواترا والأشد ملاءمة للوقت المناسب لتدعم بشكل خاص جهود الإنذار المبكر، وتقوى عدد المبادرات الدولية التي تهدف إلى تعزيز قواعد البيانات الإحصائية وملء الثغرات الموجودة في البيانات.

ويعمل صندوق النقد الدولي حاليا على هذا بطريقتين. ففي نطاق المؤسسة، يقوم من خلال مشروع الربط بين البيانات بوضع مجموعة من المؤشرات التي تظهر في الوقت المناسب والأكثر تواترا لمجموعة من البلدان الهامة، مبدئيا على الأقل. وعلى المستوى الدولي، يرأس صندوق النقد الدولي فريقا مشتركا بين الوكالات معنيا بالإحصاءات الاقتصادية والمالية ويتضمن ذلك منظمات أخرى متعددة الأطراف. ويعتزم الفريق إنشاء موقع عالمي على شبكة الإنترنت للمؤشرات الاقتصادية والمالية - في البلد لعدد من البلدان المهمة - وعلاج بعض الثغرات ونقاط الضعف المعينة بطريقة متناسقة. ■

آدلهيد بورجي شميلز يعمل مديرا لدائرة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي. ساعد في إعداد هذا المقال كل من روبرت هيث وأرميدا سان جوزيه من دائرة الإحصاءات في الصندوق.

المراجع:

Lane, Philip, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970-2004," IMF Working Paper 0669/ (Washington: International Monetary Fund).

Rodriguez, Pedro, 2008, Data Provision to the IMF for Surveillance Purposes (Washington: International Monetary Fund).